فوق الطاولة

د. سعد بساطة

«كليوباترا» ترد على العقوبات الاقتصادية الأميركية الوقحة؟

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر قطبان بالعالم بنظامين، الأول رأسمالي / الولايات المتحدة، والثاني اشتراكي / الاتحاد السوفييتي. الهيمنة تطورت بقيادة أميركا بعد الحرب العالمية الثانية، واستخدمت منظمات دولية ومؤسسات مالية كبرى لمعاقبة دول أو التضييق عليها عندما قد تهدد مصالحها.

مع انهيار الاتحاد السوفييتي تحول العالم لأحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة وتحدث الجميع بلغتها الإنجليزية وتعاملوا بعملتها الدولار، واستغلت الدول القوية المؤسسات المالية الدولية التي نشأت، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. الدول الغربية كانت تتحكم بالمؤسسات الدولية من خلال حصصها المرتفعة فيها. نفى خبراء اقتصاديون أن تكون الولايات المتحدة مسيطرة على قرار صندوق النقد الدولي.

العقوبات الاقتصادية هي جملة التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو دول أو منظمات أو هيئات دولية أو إقليمية على دولة أو تنظيم لحمل ذلك الطرف على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. قد تشمل العقوبات الاقتصادية أشكالاً مختلفة من الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية والقيود المفروضة على المعاملات المالية. تهدف العقوبات الاقتصادية إلى إرغام الدول المستهدفة لتعديل سياساتها.

وتعاني سورية منذ سنوات تداعيات قانون جائر يدعى «قيصر» بالعقوبات والحظر على أغلبية المواد: ما يمس بأمن المواطن الصحي والغذائي!

فرضت الولايات المتحدة حظراً على كوبا ١٩٥٨، في البداية، كان الحصار ينطبق فقط على بعض السلع، لكنه توسع لاحقاً ليشمل جميع التجارة تقريباً ١٩٦٢. أشارت كوبا إلى «الحصار» أو الحصار الأميركي على كوبا حتى العام ٢٠١٨ على أنه واحد من أطول فترات الحظر في التاريخ.

في ١٩٧٣-١٩٧٤ فرضت الدول العربية حظراً نفطياً على الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى التي دعمت إسرائيل في حرب يوم الغفران في ١٩٧٣. تضمنت النتائج ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط.

في محاولة لمعاقبة جنوب أفريقيا على سياسات الفصل العنصري، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة حظراً دولياً طوعياً على النفط ضد جنوب أفريقيا في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧. وقد حظي هذا الحظر بدعم ١٣٠ دولة.

ظهرت أميركا بتنفيذ العقوبات جلية منذ تطبيقها برنامج النفط مقابل الغذاء على العراق، وبعدها على ليبيا عندما تم تجميد أرصدتها من الدولار، ومؤخراً تم فرض العقوبات على روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا، بمشاركة فاعلة من الدول الأوروبية هذه المرة.

الآن: الجديد في العقوبات

إخراج البنوك الروسية من نظام سويفت العالمي، الأمر الذي أدى إلى انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة ٥ ٪، وأدى إلى نزوح جماعي للشركات الأجنبية من روسيا، وهو الأمر الذي استخدمه الغرب مع إيران في العام ٢٠١٢، ما أدى إلى تراجع الاقتصاد الإيراني بالنسبة لتجارته الخارجية. العقوبات الاقتصادية الدولية لا تصح وفقاً للقانون الدولي لأنها تمس الشعوب، ويجب أن تكون العقوبات وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، لا أن تتخذ من قبل الدول بشكل فردي أو جماعي.

بالختام.. من المفيد سرد هذه الحادثة: حصلت في عام ١٩٦٠ حادثة لم تستغرق ستاً وثلاثين ساعة فقد قام اللوبي الصهيوني بمدينة «نيويورك» بنقابة عمال الشحن بمبنائها ليقاطعوا السفن المصرية للضغط على مصر لتقبل الصلح مع إسرائيل وتكف عن شحن العالم الثالث ضد الكيان الصهيوني؛ وأصدرت النقابة التي كان يسيطر عليها اليهود قرارها. وفي اليوم التالي مباشرة وصلت سفينة شحن مصرية تسمى «كليوباترا» للميناء تحمل شحنة من الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة، على أن تعود إلى مصر محملة بالقمح، وقد خطط الصهاينة توقيت المقاطعة بحيث يصنع أزمة في رغيف الخبز في مصر، عندها توجه عبد الناصر للإذاعة وتحدث لخمس دقائق روى فيها بإيجاز ما حدث في ميناء نيويورك وطالب فيها اتحاد عمال الموانئ العرب بالرد وفي خلال ثلاث ساعات فقط كانت هناك ثمانون سفينة أمريكية تمت مقاطعة شحنها وتفريغها في الموانئ العربية من طنجة حتى البصرة، وتضامن جميع عمال الموانئ العرب حتى في الدول التي كانت مختلفة سياسياً مع عبد الناصر لم تتمكن نظمها الحاكمة من إلزام العمال بعدم المقاطعة ما اضطر الرئيس الأميركي أن يأمر الجيش الأميركي بتفريغ وشحن السفينة المصرية. هل نتعلّم منها أمثولة؟!

برعاية رئيس الحكومة ينطلق اليوم مؤتمر الاستثمار السياحي

وزير السياحة لـ«الوطن»: يتضمن عرض ٢٥ موقعاً للاستثمار السياحي بالتنسيق مع الجهات العامة

محمد راكان مصطفى

يعقد اليوم مؤتمر الاستثمار السياحي برعاية رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، حيث تطلق وزارة السياحة بالتعاون مع هيئة الاستثمار السورية أعمال ملتقى الاستثمار السياحي بتاريخ ١٦-١٧ تشرين الأول الجاري في فندق الداماروز بدمشق.

وزير السياحة محمد رامي مرتيني بيّن لـ«الوطن» أن الملتقى يتضمن عرض مواقع للاستثمار السياحي بالتنسيق مع الجهات العامة والوحدات الإدارية والمنظمات الشعبية المالكة للأراضي التي ترغب بطرحها للاستثمار السياحي.

وأشار مرتيني إلى أن مواقع العرض الاستثماري وعددها /٢٥/ مشروعاً مستكملة لكل الإجراءات القانونية والتنظيمية بدفاتر شروط محددة وجاهزة للتنفيذ فور توقيع العقد مع المستثمر وهي موزعة في معظم المحافظات (دمشق – ريف دمشق – حمص – حماه – اللاذقية – طرطوس – حلب – السويداء ودير الزور)، بالإضافة إلى مواقع العرض الترويجي التي يبلغ عددها /١٧/ موقعا وهي مشاريع جاذبة ونوعية تعود بملكيتها لجهات من القطاع العام والمنظمات الشعبية ولكنها بحاجة إلى استكمال بعض الوثائق والثبوتيات وحل بعض الإشكاليات والتي من الممكن للمستثمر أن يتقدم بطلب الرغبة لاستثمارها ليصار إلى استكمال تجهيزها وإعداد دفاتر الشروط الخاصة باستثمارها والإعلان عنها وفي حينه بإمكان المستثمر التقدم بعرضه المتكامل لاستثمارها.

ولفت وزير السياحة إلى مواقع السياحة الشعبية (شواطئ مفتوحة ومنتزهات) والتي يبلغ عددها /٦/ مواقع باشتراطات محددة للسادة المستثمرين فيما يتعلق بالدخول الرمزي لارتياد هذه المواقع حيث تكون متاحة لكل المواطنين ومن جميع الشرائح وسيكون لمشاريع القطاع الخاص حصة كبيرة في ملتقى الاستثمار السياحي حيث يبلغ عددها /٢٣/ عائدة بملكيتها لمستثمرين من القطاع الخاص لديهم الرغبة بعرض مشاريعهم للوصول إلى صيغ تشاركية مع مستثمرين آخرين لإقلاع بمشاريعهم بشرط أن تكون نسبة الإنجاز في هذه المشاريع أكثر من ٥٠٪ من أعمال التنفيذ.

ونوه بأنه ستبلغ الطاقة الاستيعابية للفرص الاستثمارية الخاصة بالقطاع العام وقطاع السياحة الشعبية حوالي /٥٣٠٠/ سرير، وإجمالي عدد كراسي إطعام حوالي /٣٢٠٠٠/ كرسي.

بدوره بين معاون وزير السياحة غياث فراح للوطن أن الملتقى يتضمن جلسات حوارية حول ملتقيات الاستثمار السياحي والتجارب الناجحة التي نتجت عن هذه الملتقيات وأهمية قانون الاستثمار رقم /١٨/ لعام ٢٠٢١ في تشجيع وتحفيز الاستثمار السياحي في سورية، والتوجه الحكومي لدعم قطاع السياحة الشعبية والمشاريع الناجحة التي أقامتها الشركة السورية للنقل والسياحة في هذا الإطار إلى جانب الفرص الاستثمارية في مجال السياحة الشعبية والمطروحة للاستثمار في هذا الملتقى.

«ضمان مخاطر القروض»: سنضمن تمويل ١٠٠ مشروع حتى نهاية العام الجاري

عبد الهادي شباط

توقع مدير عام مؤسسة ضمان مخاطر القروض الدكتور قيس عثمان أن تضمن المؤسسة تمويل نحو ١٠٠ مشروع حتى نهاية العام الجاري (٢٠٢٢) وهو جزء من خطة المؤسسة بضمان نحو ٢٠٠٠ مشروع.

وبين في تصريحه لـ«الوطن» أنه تم إبرام اتفاقيات مع العديد من المصارف مؤخراً خاصة مصارف التمويل الأصغر ومنها مصرف الوطنية للتمويل الأصغر ومصرف الأوائل والعمل جار لإبرام اتفاقيات مع بقية مصارف التمويل الأصغر لضمان تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر موضحاً أن المؤسسة تضمن ٧٥ بالمئة من قيمة القرض وبما لا يتجاوز ١٠٠ مليون ليرة وأنه لا يتم تجاوز هذه القاعدة إلا في حالات محددة يكون فيها المشروع (حيوياً) ويحقق منفعة اقتصادية واضحة وخاصة في قطاعات الزراعة والصناعة، موضحاً أن معظم القروض التي ضمنتها المؤسسة حتى الآن سقوفها لا تتعدى ٥٠ مليون ليرة.

وبالعودة لضمان المشاريع المتناهية الصغر التي تمولها مصارف التمويل الأصغر ومعدل خطر الضمان المحتمل، بين عثمان أنه ما زالت المؤسسة لا تمتلك بيانات تسمح لها بالوصول لمؤشرات حول الموضوع، لكن معظم الإفادات التي تتحدث بها إدارات هذه المصارف تفيد بأن معدل التعثر متدن جداً، وعن العمولات التي تتقاضاها المؤسسة بدلاً عن الضمان الذي تقدمه بين أنها بحدود ١،٥ بالمئة من إجمالي مبلغ الضمان وهي فائدة متناقصة.

تأتي هذه المستجدات في عمل المؤسسة بعد أن تم التصريح في وقت سابق أن البدء بطرح منتجات الضمان سيأتي بعد الانتهاء من إعداد الاتفاقيات الثنائية الناظمة للعمل بين المؤسسة والمصارف العاملة ومؤسسات التمويل والتوقيع عليها من العديد من المصارف، وأن هناك ارتفاعاً في عدد المصارف الموقعة على اتفاقيات ثنائية مع المؤسسة بعدما أبدت رغبتها بالعمل وفق آليات نظام ضمان مخاطر القروض، وأن هذه الاتفاقيات تسهم في الإسراع بتقديم منتجات جديدة مثل الضمانات لـ «قروض الورشات المهنية والحرفية والمهن العلمية ومشروعات الطاقة البديلة المتناهية الصغر والمشروعات الصغيرة المعتمدة على الطاقة البديلة».

وتعتبر المؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحظى في المرحلة الحالية بالأولوية في الحصول على الضمانات لتأمين التمويل اللازم لإقلاعها من قبل المصارف العامة والخاصة نظراً لأهميتها الكبيرة في تحفيز العملية الإنتاجية وإسهامها في توفير فرص عمل جديدة.

حيث تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٥ بالمئة من مجموع المشاريع في سورية حسب العديد من الباحثين في الشأن الاقتصادي.

وأن المؤسسة تشارك المصرف الممول في تحمل المخاطر المحتملة وتمنح الضمان للمشروع وفق عدة معايير تتضمن دراسة خبرة العميل وتبنيه لفكرة المشروع والتأكد من أن التمويل سيكون لمصلحة المشروع وأن التدفقات المالية تغطي كامل مبلغ القرض.

ويعتبر المدير العام أن مؤسسة ضمان مخاطر القروض تسهم في تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دور المصارف في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحفيزها على تنمية المشروعات والتنافسية في القطاع المالي وتحسين مستوى الخدمات المالية وضمان استقرارها. وتعمل المؤسسة على توفير الضمانات اللازمة التي تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من دون أن تشكل أعباء مالية إضافية عليها الأمر الذي يشجعها على استمرار وإنشاء مشاريع في مختلف القطاعات الحرفية والخدمية.

علماً أن مجلس إدارة مؤسسة ضمان مخاطر القروض يتضمن ٩ أعضاء سبعة منهم تنتخبهم الهيئة العامة واثنان من غير المساهمين هما عضو من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يسميه وزير الاقتصاد وعضو يسميه مجلس النقد والتسليف.

الأسعار بالاتفاق مع التجار

الحلاق لـ«الوطن»: المواد كلها مستوردة وارتفاع سعر الصرف أثر في أسعارها

تيناوي: إشراك التجار والصناعيين في وضع التسعيرة أدى إلى تحديدها وفق وجهة نظر واحدة

الوطن

كثفت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال الأسابيع القليلة الماضية وعلى وجه الخصوص الأسبوع الماضي اجتماعاتها ولقاءاتها مع الفعاليات التجارية والصناعية واتحاد غرف التجارة بهدف دراسة واقع أسعار المواد والسلع الأساسية والتخلص من الفواتير الوهمية والعمل على فواتير والتوصل إلى طريقة تسعير حقيقية منصفة للجميع وعلى تفعيل دور اتحاد غرف التجارة كشريك بالواقع التجاري بما ينعكس إيجاباً على واقع السوق حسب ما جاء عبر صفحة وزارة التجارة الداخلية، لكن في الحقيقة كان الهدف الرئيسي من هذه الاجتماعات إرضاء التاجر والصناعي بعيداً عما يعانيه المواطن من ارتفاعات غير مسبوقة في الأسعار وهذا ما ظهر من نتائج على أرض الواقع عقب هذه الاجتماعات، حيث ارتفعت أسعار ١٦ مادة من المواد الأساسية في السوق وطبعاً ارتفاع أسعار هذه المواد تلاه ارتفاع أسعار معظم المواد الأخرى في السوق ناهيك عن عدم الالتزام الواضح حتى بالنشرة الصادرة لأسعار الـ ١٦ مادة.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق بين لـ«الوطن» أن هذه المواد كلها مستوردة ويدخل في تكاليفها سعر الصرف وارتفاعه الذي أثر في أسعارها، مشيراً إلى أن سعر أي مادة له أساسيات محددة عند حسابها.

وأشار إلى أن المواد تقسم إلى نوعين: مواد تحسب بناء على سعر الصرف في السوق السوداء ومواد أخرى تحسب بناء على سعر الصرف المحدد على المنصة، مبيناً أن هناك مادة أو مادتين أساسيتين يتم استيرادهما خارج المنصة والبقية يتم استيرادها بناء على سعر الصرف المحدد في المنصة واليوم سعر الصرف المحدد في المنصة اختلف قليلاً.

وأكد أن هناك ضعفاً واضحاً في القوة الشرائية للمواطن ويجب أن يكون دخل المواطن اليوم يتناسب مع الحد الأدنى للمعيشة، موضحاً أنه من المفترض أن تترك قضية التسعير لموضوع العرض والطلب والوفرة والتنافسية وبقدر ما يكون هناك عرض وطلب تنخفض الأسعار، مبيناً أن وزارة التجارة الداخلية تضع التسعيرة وتحددها وتأخذ بعين الاعتبار جوانب عدة من التكلفة لكن في بعض الأحيان تكون تغيرات التكلفة أسرع من التغيرات الحاصلة في النشرة التموينية الصادرة.

وأشار الحلاق إلى أن عوامل عدة تؤثر في موضوع تحديد السعر وأبرزها القدرة على الاستيراد وعندما تكون هناك قدرة على الاستيراد أكبر تنخفض الأسعار باعتبارها تتوفر بشكل أكبر، واليوم نستطيع القول إن هناك قوننة في الاستيراد وهناك مساع حكومية لأن يكون الاستيراد بالحد الأدنى.

وختم بالقول: إن هناك الكثير من المواد من مصلحة التجاري والصناعي ارتفاع القدرة الشرائية لها، لأن كمية المبيعات ستزداد.

بدوره أوضح عضو مجلس الشعب زهير تيناوي لـ«الوطن» أن وزير التجارة الداخلية أرجع ارتفاع أسعار الـ ١٦ مادة أساسية لارتفاع الكلف، وجاء على لسانه كذلك بأنه تم إشراك الفعاليات التجارية والصناعية بتسعير هذه المواد وهذه سابقة تحدث لأول مرة.

وأضاف: إن إشراك التجار والصناعيين في وضع التسعيرة أدى إلى تحديدها وفق وجهة نظر واحدة، مبيناً أنه كان من المفترض من وزير التجارة الداخلية إشراك شريحة من المواطنين والمستهلكين من ذوي الخبرة عند التسعير، إضافة للتجار والصناعيين كي يعرف رأيهم بالتسعيرة المحددة وهل تتناسب مع دخل المواطن، مبيناً أن الأولى والأجدى حالياً رفع كتلة الرواتب والأجور وليس رفع الأسعار لكن للأسف هذا الأمر لا يحصل.

وأشار إلى أنه قبيل تصريح رئيس مجلس الوزراء مؤخراً بأن إنتاجنا من مادة زيت الزيتون كبير هذا الموسم كان هناك استقرار بسعر المادة في السوق ومحافظة على سعرها المتداول وبعد تصريحه ارتفع سعر «التنكة» التي تتسع لـ ١٦ كيلو غراماً بمعدل ١٠٠ ألف ليرة، قائلاً: حبذا لو لم يصرح بهذا التصريح الذي أدى إلى رفع سعر المادة.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أصدرت الأربعاء الماضي نشرة أسعار جديدة رفعت من خلالها أسعار ١٦ مادة أساسية بعد فترة قصيرة من رفعها بنسبة ١٠ بالمئة.

عن معضلة الحمضيات الأزلية

اتحاد الفلاحين: إحداث جمعية خاصة لتسويق الحمضيات في العراق

خبير زراعي لـ«الوطن»: قسم كبير من حمضياتنا لا يصلح للعصائر

رامز محفوظ

أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح لـ«الوطن» أن هناك اهتماماً من الحكومة والجهات المعنية من أجل تسويق الحمضيات إلى بعض الدول مثل العراق وغيرها من الدول المجاورة خلال الموسم الحالي.

ولفت إلى أنه تم إبرام اتفاقات بين الوزراء المعنيين في العراق والأردن وسورية ولبنان مؤخراً تتعلق بموضوع الزراعة ومن ضمنها تسويق الحمضيات الذي أخذ حيزاً كبيراً من النقاش بين الوزراء في هذه البلدان، مشيراً إلى أن رئيس الحكومة ذهب مؤخراً إلى الساحل السوري من أجل مناقشة موضوع تسويق الحمضيات، وأكد أن إنتاجنا من الحمضيات للعام الحالي يعتبر كبيراً.

وعن دور اتحاد الفلاحين، بين الخليف أن الاتحاد العام للفلاحين اتفق مع اتحاد الجمعيات الفلاحية في العراق وطلب منهم إحداث جمعية تسويقية خاصة في العراق من أجل تسويق الخضر والفواكه السورية من ضمنها الحمضيات السورية إلى العراق إضافة لتبادل الإنتاج بين البلدين، مشيراً إلى وجود جمعيات تسويقية تابعة للاتحاد العام للفلاحين في سورية على حين أنه لا يوجد جمعيات في العراق.

من جهته رأى الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة أن حل مشكلة تسويق الحمضيات التي نقع فيها كل عام وإنقاذ الموسم يحتاج لسنوات ولا يمكن حله آنياً بكبسة زر باعتبار أن الأصناف المنتجة محلياً يحتاج جزء منها للتطعيم بأصناف أخرى ليحقق غايات أسواق التصدير وجزء آخر بحاجة للتطعيم لإنتاج ثمار تصلح للتصنيع، موضحاً بأن جزءاً كبيراً من ثمار الحمضيات المنتجة محلياً لا تصلح للتصنيع ولا يمكن استخدامها من معامل العصائر.

وأضاف في تصريح لـ«الوطن»: إن معمل العصائر يحتاج لجملة مواصفات ثمرة محددة من الحمضيات تتعلق بتركيبة الثمرة مثل الحجم واللون وسماكة قشرة الثمرة وغيرها من المواصفات الأخرى.. ولفت إلى وجود أصناف محددة مزروعة من الحمضيات في سورية وهذه الأصناف بطبيعتها لا تواكب متطلبات أسواق التصدير وهذا الأمر يعني بأنه لا بد من استبدال هذه الأصناف، مبيناً أن استبدالها يتم عن طريق التطعيم وليس بالضرورة قلع الشجرة، والتطعيم ممكن أن يتم بشكل تدريجي.

وبالنسبة للاعتمادية ودورها في تحسين الصادرات من الحمضيات، أشار قرنفلة إلى أن الحكومة اتخذت إجراء جيداً من أجل تسويق الحمضيات، وهو الاعتمادية حيث خضعت حقول محددة لمواصفات يجب أن تحقق متطلبات التصدير، لافتاً إلى أن برنامج الاعتمادية مطروح منذ عدة سنوات لكن تم البدء بتطبيقه العام الحالي.

وبين قرنفلة أن تطبيق الاعتمادية يحتاج لإجراءات وشروط محددة يجب أن تطبق من صاحب الحقل الذي يزرع الحمضيات كي يتم اعتماده وهذه الإجراءات تحتاج إلى وقت، متوقعاً أن تخضع الحقول التي سيتم اعتمادها خلال العام الحالي لتقييم إنتاجها إضافة إلى مراكز الفرز والتوضيب التي سيتم اعتمادها أو تم اعتماد بعضها وهذه الخطوة تعتبر جيدة، متمنياً في الوقت نفسه أن تنجح بتصدير الحمضيات هذا العام باعتبار أن الإجراءات التي يتم اتخاذها بخصوص الاعتمادية تعتبر مفيدة، وعدد الحقول التي سيتم اعتمادها سيكون جيداً.

وأكد بأن هناك فائضاً بإنتاج الحمضيات هذا العام والسؤال الذي يطرح نفسه دائماً لماذا عندما يتم التخطيط لزراعة الحمضيات من بداياتها لم يتم الأخذ بعين الاعتبار حاجة السوق المحلي وتطورها وحجم الاستهلاك؟

وعن دور السورية للتجارة في استجرار الحمضيات، قال قرنفلة: إنه تم تحميل السورية للتجارة أعباء فوق طاقتها بأضعاف وليس لديها القدرة على استجرار كميات كبيرة من الحمضيات وغير قادرة على إنقاذ الموسم، لافتاً إلى أن تدخلها دائماً محدود ولها طاقة محددة للاستيعاب في صالاتها حتى أنها غير قادرة على منافسة التاجر في السوق، مشيراً إلى أن الكميات التي من الممكن أن تتسوقها ستكون قليلة قياساً للإنتاج.